



حزب المستقبل والحياة الأردني

المبادئ الرئيسية

1. الحضارة العربية والإسلامية هي القاعدة التي تشكل مرجعيته ومضمون نشاطه ورؤيته للمستقبل، وذلك من خلال التلاؤم مع قيم الحداثة والتقدم.
2. الأمة العربية بخصائصها الرئيسية؛ الدين واللغة والتاريخ والجغرافيا، ووحدتها واجب على كل عربي أياً كان موقعه.
3. الأمن الوطني هو ركيبة الإستقرار الشامل، وتحديد الأولويات يراعى فيها البيئة المحلية والإقليمية والدولية في المجالات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية.
4. القضية الفلسطينية هي قضية عربية إسلامية وقضية أحرار العالم، والواجب الوطني يقتضي دعم صمود الأخوة الفلسطينيين في استعادة وطنهم، وإقامة دولتهم المستقلة على الأرض الفلسطينية.
5. الإصلاح السياسي أولاً، والإلتزام بأحكام الدستور وسيادة القانون وإجراء المراجعات الدورية لهذه الأحكام وفق تطور الزمان والمكان تشكل رافعة التدافع السياسي السلمي.

في مجال العلاقات الدولية والإقليمية

6. يؤكد الحزب على إقامة العلاقات الدولية المتكافئة مع مختلف دول العالم تأكيداً للسيادة الدبلوماسية وتعظيم دور الدولة.
7. يرفض الحزب الدعوات إلى صراع الحضارات، أو محاولات هيمنة حضارة على أخرى، ويرفض كافة أشكال الإرهاب، ويؤمن بحق الدفاع عن الأوطان والمقدسات، ويلتزم بالسعي لإحلال السلام الإقليمي والعالمي، وحل الخلافات بطرق سلمية من خلال الحوار والمفاوضات.
8. يلتزم الحزب باحترام الحريات والحقوق الأساسية؛ حق التعبير عن الرأي، حق الحصول على المعلومات في القضايا العامة، حق المراقبة والمسائلة، حق التجمع السلمي والانضمام الى أحزاب ومنظمات المجتمع المدني، حق الإحتجاج على القرارات والتظاهر السلمي.
9. يؤمن الحزب بحرية ممارسة الأديان وأن العلاقة بين الدين والسياسة ليست علاقة متطابقة ولا علاقة مقطوعة، وإنما هي علاقة متداخلة.
10. ينظر الحزب إلى الصهيونية على أنها حركة سياسية عنصرية قومية شوفينية إستعلائية واستتصالية، وقد بادرت إلى العدوان على الأمة العربية والإسلامية، وإقامة كيان سياسي عنصري بصورة قصرية على أرض عربية، وطرده أهلها منها.

في القضية الفلسطينية

11. يؤمن الحزب بأن القضية الفلسطينية هي محور الصراع العربي الصهيوني وهي قضية وطنية وعربية وإسلامية وإنسانية، وللأردن علاقته ودوره الخاص بكل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية وذلك لأسباب تاريخية ووطنية ومصيرية والواجب الوطني يقتضي دعم صمود الأخوة الفلسطينيين في استعادة وطنهم وإقامة دولتهم على الأراضي الفلسطينية.
12. يقف الحزب إلى جانب الفلسطينيين ويؤيد خياراتهم ونضالهم للوصول إلى الحل الذي يقبلونه، ويرفض الحزب محاولات الكيان الصهيوني التي تسعى إلى تفرغ فلسطين من أهلها.
13. يعتقد الحزب بأن فكرة الدولة الفلسطينية الواحدة على أرض فلسطين التاريخية ضمن دولة واحدة على أساس ديمقراطي، هي الحل الدائم والأفضل والتاريخي للمسألة الفلسطينية برمتها.

في مجال السياسة الوطنية

14. يؤمن الحزب بأن الأردن هو أرض وشعب وسلطة تدير شؤون الدولة وفقاً لمعيار المصلحة الوطنية العليا وقواعد المواطنة الكاملة، وأن الأردن جزء من الوطن العربي.
15. يؤمن الحزب بأن المحافظة على الوحدة الوطنية عبر التكامل الإجتماعي الشامل هي الضمانة الأولى لاستقرار الوطن وتطوره ومآته، ويقاوم الحزب أية دعاوى للتمييز والفتوية والتعصب والتطرف مهما كانت الدوافع، وفي الوقت نفسه يرفض الحزب أية محاولات للتوطين والإستيعاب سواء كانت طارئة أو مخططة من خلال تسويات سياسية إقليمية.
16. يؤمن الحزب بأن المواطنة هي المعيار المشترك بين كافة المواطنين، وتقوم على التوازن بين الحقوق والواجبات، وأن التعددية عامل قوة للدولة وإثراء لإنتاجها الحضاري، ويجب أن يتقدم الولاء للدولة وأن يعلوا فوق كل ولاء آخر.
17. يؤمن الحزب بأن الدولة المدنية تركز على المشروعية والشرعية باعتماد الآليات الديمقراطية، والمشاركة العامة لكافة المواطنين لا سيما الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، ولا إقصاء لأي كان.
18. يؤمن الحزب بأن الديمقراطية هي الخيار الأخير لإدارة الدولة والمجتمع، وأن حرية التعبير والتواصل ركن أساسي من أركان الديمقراطية، وأن تقييده أو مصادرته أو محاولة السيطرة عليه يمثل انقلاباً على الديمقراطية، ويرى أن ادعاء الأنظمة السياسية العربية بأن الشعوب غير جاهزة للديمقراطية هو ادعاء باطل ومضلل، وأن الواقع يؤكد أن الأنظمة ذاتها غير جاهزة للديمقراطية، لأن الديمقراطية تهدد استمرارها وبقائها.
19. يرى الحزب بأن الدستور يكفل بنية النظام السياسي الذي يجب أن يبنى على أساس المشاركة لا المغالبة، ويؤكد الحزب أن ممارسات السلطة السياسية تكون شرعية باحترامها للدستور والقوانين وإرادة المواطنين بعيداً عن سن القوانين المؤقتة.

20. يؤكد الحزب أن وظيفة الحكومة هي خدمة الشعب لا السيطرة عليه، وبأن السلطة التنفيذية إعمالاً لمبدأ الفصل بين السلطات لا تتشكل من البرلمان وإنما يجب أن تحظى بثقة البرلمان، وبأن اللامركزية تشكل إطاراً حقيقياً وواقعياً لتجسيد مشاركة المواطنين.
21. يؤكد الحزب أن القضاء العادل يتكون وفق معايير تضمن استقلال القضاء وعدم تدخله في السياسة، وأن آلية انتخاب مجلس القضاء الأعلى تكون من خلال القضاة أنفسهم لضمان الإستقلال الكامل للقضاء، وأن يتمتع القضاء بالإستقلال المالي والإداري الفعلي، وبالمقابل يجب وضع ضوابط تمنع تغول القضاء تحت ذريعة الإستقلالية.
22. يؤمن الحزب بأن مجلس الأمة هو المنطوق الرئيس لصنع السياسات الوطنية، لذلك لا بد لعضوية أي منهما من أعضاء سياسيين منبثقين عن الأحزاب السياسية الوطنية، ومنتخبين بناءً على قانون للانتخاب بعيداً عن التدخل الحكومي والضغوطات (برلمان حزبي).

23. يؤمن الحزب بأن استقرار الأردن من استقرار النظام السياسي، وبأن مسرح السياسة هو الساحة الوطنية على اتساعها ولا سيما المشاركة والتفاعل ومراقبة السياسات والمعارضة بالوسائل الديمقراطية.
24. يؤمن الحزب بأن استغلال العشائرية لأغراض سياسية لا يسمح بتحقيق التنمية السياسية، فالعشيرة كيان اجتماعي لا يمكن أن تشكل حزباً، والحزب لا يقوم مقام العشيرة، فهما كيانان متكاملان يخدمان الدولة والمجتمع كل من خلال وظيفته وكيانه.

في المجال الإقتصادي

25. يرى الحزب بأن النظام المختلط أكثر ملائمة لمعالجة المشكلات الإقتصادية في الأردن، ويؤمن بأن مسؤولية الدولة تنحصر في السيطرة على الثروات الطبيعية لصالح الدولة والمجتمع، وأنها ليست ملكاً للأفراد، وأن على الدولة توجيه وتنظيم ومراقبة الأداء الإقتصادي للقطاع الخاص وتشجيعه ضمن ضوابط تسمح له بالنمو الإقتصادي إلى أقصى مدى، بالمقابل فإن مسؤولية القطاع الخاص تتمثل في بناء إقتصاد وطني منتج وفعال، وإيجاد فرص العمل، والاستثمار في كافة المجالات تحقيقاً لمفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
26. يرى الحزب أن واجب الدولة يتمثل في وضع برامج عملية تستند إلى خطط استراتيجية قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى للتحوّل الاقتصادي، تهدف جميعها إلى تحويل المجتمع من مجتمع استهلاكي إلى مجتمع انتاجي، وإيجاد الحلول لقضايا عجز الموازنة، وحجم الدين العام، وعجز ميزان المدفوعات، وعجز الميزان التجاري، والتضخم، والبطالة، وصولاً إلى الإستغناء الكامل عن المساعدات والقروض والمنح، ويؤمن الحزب بان الشعوب يتم تركيعها من خلال التجويع، بينما تم تركيع الأنظمة من خلال المساعدات والقروض.
27. يرى الحزب بأن الثروات الطبيعية التي يمتلكها الأردن كبيرة، ويتوجب استغلال

الرؤية والبرنامج

الرؤية

حزب سياسي برامجي محافظ معاصر، يهدف إلى المشاركة في الحياة السياسية، وتشكيل أو المشاركة في تشكيل الحكومات، والمساهمة في التغيير الإيجابي للثقافة المجتمعية

الرسالة

رفع الوعي الشعبي بأهمية المشاركة السياسية، والإرتقاء بآليات العمل السياسي بالاعتماد على الموارد البشرية والمعرفية لكوادر الحزب، وضمان تنمية هذه الإمكانيات

القيم الجوهرية

الحرية، العدالة، التنمية
العمل بروح الفريق الواحد، التميز، الإبداع

الوطن أكبر من الجميع

دعم الصمود الفلسطيني

الشباب عماد المستقبل

التعليم من أجل العمل

الرعاية الصحية الشاملة

الأ أسرة عماد المجتمع

نظام ضريبي عادل

تشجيع الصادرات

36. يرى الحزب بأن مسؤولية الدولة تقتضي توفير الأمن الصحي وحماية المواطنين والمجتمع من الأمراض والجوائح، وأن مفهوم التأمين الصحي الشامل ضرورة لا بد من توسيعها لتشمل كافة شرائح المجتمع.

37. يرى الحزب أن على الدولة دعم وتشجيع البحوث العلمية في مجال الأمراض والصحة العامة ودعم صناعة الأدوية والأجهزة والمعدات الطبية.

38. يرى الحزب أن مفهوم الرعاية الاجتماعية يجب أن يعتمد على استراتيجية التمكين وليس على المنح والمساعدات لمحاربة الفقر والبطالة، وأن العمل الشبابي الإجتماعي التطوعي خير وسيلة لتحقيق هذه الغاية، لتمكينهم من تفريغ طاقاتهم في صالح النفع العام، وتحقيق طموحاتهم وإنجازاتهم الشبابية، وتعزيز انتمائهم وتضحياتهم للوطن.

في المجال الإستراتيجي

39. يؤمن الحزب بأن وجود الكيان الإسرائيلي المجاور هو التهديد الأول للدولة الأردنية، وبالرغم من توقيع اتفاقيات سلام إلا أنه ما زال يبنّي حالة «الوطن البديل»، ما يشكل تهديداً أمنياً لا بد من مقاومته بكافة الوسائل السياسية والأمنية والإقتصادية والإجتماعية.

40. يؤكد الحزب على أن مهمة الجيش الأردني هي الدفاع عن الوطن وسلامته، ويجب أن يبقى مؤسسة وطنية، ولا يجوز استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهداف السياسة الداخلية أو التأثير عليها، فالقوة العسكرية أداة من ادوات السياسة الخارجية، والتدخل العسكري في الشأن الداخلي تدمير للوطن وقدراته، كما أن الحلول الأمنية القائمة على القهر والدكتاتورية هي مصدر الثورات وتدمير المجتمعات.

41. يؤمن الحزب بأهمية دعم كافة الأجهزة العسكرية والأمنية لتمكينها من أداء دورها وتطوير كفاءتها وقدراتها، وبناء قاعدة صناعية عسكرية تلبّي احتياجات الدولة الأردنية، كما ويؤمن الحزب بضرورة تفعيل الخدمة العسكرية الألزامية (خدمة العلم) ضمن آليات علمية ومتقدمة قادرة على رفع القدرة والكفاءة الدفاعية للدولة.

في المجال الحزبي

42. يؤمن الحزب بأن الوطن أكبر من أي تجمع أو حزب أو طائفة، وأن عصر الأحزاب الشمولية قد أنتهى، وأن التشارك والتعاون لمصلحة الوطن يزيده قوة وازدهاراً، وأن تداول السلطة يجب أن يقتصر على الأحزاب السياسية، ويؤمن بالعمل مع القوى الوطنية، وأن الملكية الدستورية هي البديل الأفضل للأردن.

43. يؤمن الحزب بأن أعضاءه يجب أن يتشاركوا في الأفكار والمبادئ الأساسية والتي تشكل القاسم المشترك الأصغر بينهم، وفي نفس الوقت يؤمن بأهمية قبول الاتجاهات الفكرية وتنوعها داخل الحزب ومناقشتها بما يخدم أهداف الحزب وبرامجه التي يتبناها للإصلاح.

الثروات غير المستغلة لغاية الآن، وخاصة في مجال الزيت الصخري والطاقة الشمسية واليورانيوم والذهب وغيرها، ولا يجوز خصصتها مهما كانت الدوافع.

28. يرى الحزب أن الصناعة الحديثة يجب أن تركز على البحث العلمي، وتدريب وتوظيف الكفاءات لرفع وتيرة الإنتاج، وتشجيع التصدير من خلال الحوافز الضريبية على الصادرات.

29. يؤمن الحزب بأن الدولة التي تتطلع لتحقيق استقلال قرارها السياسي لا بد من تحقيق الأمن الغذائي بدرجة عالية، وتعزيز الإنتاج والتسويق والإيرادات اللازمة لدعم قطاع الزراعة وزيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الأجمالي.

30. يرى الحزب بأن خلق فرص العمل يقع في قلب أهتمامات الدولة ويتطلب وجود استراتيجية تعليمية قادرة على رفع سوية سوق العمل والإنتاج مع ملائمتها للأفراد.

31. يرى الحزب أن زيادة مستوى التجارة الخارجية يجب أن يبنى على تطبيق سياسات اقتصادية تعمل على تشجيع الصادرات من خلال الدعم الحكومي، وتخفيض الواردات من خلال فرض الرسوم الجمركية، لتحقيق التوازن في السوق بين المنتجات المحلية والدولية.

32. يؤمن الحزب بأن النظام الضريبي العادل، يقتضي بأن تكون الضرائب المباشرة المكونة بشكل رئيسي من ضريبة الدخل هي المصدر الأساسي للأيرادات الضريبية وليست الضرائب غير المباشرة والمكونة بشكل رئيسي من ضريبة المبيعات، ويجب أن لا يكون النظام الضريبي متخماً بالإعفاءات والاستثناءات والامتيازات، والتي تؤدي جميعها الى التهرب الضريبي والإطاحة بالعدالة الإجتماعية بين أفراد المجتمع.

في المجال الإجتماعي

33. يرى الحزب بأن الأسرة بمكوناتها تشكل البنية الأساسية للمجتمع، وأن مدى تطور الدولة والمجتمع هو انعكاس لمدى تطور الأسرة، وأن مسؤولية الحفاظ على ترابط الأسرة هي مسؤولية مشتركة بين الأسرة والدولة والمجتمع.

34. يؤمن الحزب بحقوق المرأة ومساواتها مع الرجل في التعليم، وحقها في العمل، وحقها في ممارسة كافة النشاطات السياسية والاقتصادية والفكرية والإجتماعية.

35. يؤمن الحزب بأن الشباب هم عماد المستقبل وأمل الوطن والأمة، وبأن بناء استراتيجية وطنية تعليمية، تستند الى رغبات الطالب وقدراته الذهنية وليس الى رغبات الأسرة والمجتمع بحيث يفوق عدد الطلبة في التعليم المهني والتقني عددهم في التعليم الأكاديمي، وأن مرحلة التعليم الجامعي المتوسط يجب ان تكون في المجال التطبيقي والمهني فقط، وأن مرحلة التعليم الجامعي يجب أن تكون مرحلة البحث العلمي والإنتاج الفكري، وترتبط مخرجاتها بتطوير المجتمع وتلبية احتياجاته، وتساهم في الحضارة والفكر الإنساني.